

Distr.: General
21 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه التقرير المعنون "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" من أجل الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق). وستكون حكومتي ممتنة للغاية إن جرى تعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق المجلس في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) بارك إن - كوك

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم
العرض الوطني الطوعي المقدم من حكومة جمهورية كوريا: تنفيذ الأهداف والالتزامات
المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المحتويات

الصفحة

٤ موجز تنفيذي
٤ أولاً - النجاح الذي حققته جمهورية كوريا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٤ ألف - التحول إلى بلد مانح
٥ باء - اتجاهات سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية ونظام التنفيذ
٧ ثانياً - التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٧ ألف - الخطط الوطنية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين
٩ باء - الآلية الوطنية من أجل النهوض بوضع المرأة
١٠ جيم - تدابير من أجل تعزيز تمثيل المرأة
١١ دال - الدعم المؤسسي لأنشطة المرأة الاقتصادية
١٣ ثالثاً - الاستفادة من تجربة جمهورية كوريا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٥ رابعاً - الخلاصة

موجز تنفيذي

لقد نجحت جمهورية كوريا بانضمامها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في التحول بنجاح من بلد شريك إلى بلد مانح. وأعقب ذلك سن قانون إيطاري بشأن التعاون الإنمائي الدولي. وشدد القانون على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مما يعكس الإرادة القوية لحكومة جمهورية كوريا لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين وفي الأهداف الإنمائية للألفية.

ولتوضيح كيف استطاعت جمهورية كوريا أن تتطور من بلد يزرع تحت الفقر إلى بلد مانح، فمن الضروري تفهم أهمية الدور العظيم للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ويتمشى هذا مع الهدف ٣ الذي ينص على أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الشروط الضرورية للقضاء على الفقر. واتخذت جمهورية كوريا خطوات حاسمة لرفع القدرات السياسية والاقتصادية للمرأة، عن طريق إشراكها في تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإظهار حاجاتها ومصالحها في سياسات التخطيط الوطنية. وكنيجة لذلك، فقد تحسن تمثيل المرأة، وجرى تمكين المرأة عن طريق توسيع نطاق مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وأن حقوق الإنسان المتعلقة بها تزداد كفالتها بشكل أفضل. وبصفة خاصة، فقد مكنت مشاركة المرأة في العمل من كسر حلقة الفقر. ولذلك تعزز جمهورية كوريا تبادل خبراتها الواسعة في مجال اتساق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستفادة من تلك الخبرات التي تراكمت لديها خلال مرحلة التحول من أفقر البلدان في العالم إلى بلد مانح. وستواصل جمهورية كوريا، سعياً منها لتحقيق هذا الأمر، الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفقر.

أولاً - النجاح الذي حققته جمهورية كوريا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التحول إلى بلد مانح

١ - لقد أصبحت جمهورية كوريا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ العضو الرابع والعشرين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت جمهورية كوريا قبل قيامها ببناء اقتصادها تعتمد على المساعدات من المجتمع الدولي،

وتلقت ما مجموعه ١٢,٨ بليون دولار من المساعدات^(١). وقد ساعدت الإغاثة الطارئة الشعب الكوري على الانتعاش في أعقاب الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وإعادة بناء البلد. وفي عام ١٩٦٠، ومع سن قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي، بدأت جمهورية كوريا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي على نحو يتسم بالنشاط من البلدان المتقدمة النمو واستطاعت أن تستخدم الموارد الخارجية بفعالية عن طريق تنفيذ خططها الخمسية للتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، بدأت المعونة في شكل منح المقدمة إلى جمهورية كوريا في الانخفاض وحلت محلها القروض بشكل مطرد.

٢ - وشرعت جمهورية كوريا خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠، في اتخاذ خطوات من أجل تعزيز إسهامها في المجتمع الدولي، على الرغم مما عُرِف عنها آنذاك بأنها من البلدان الشريكة. وبدأت الحكومة الكورية في عام ١٩٦٥، وباستخدام مواردها الذاتية، برنامجاً تدريبياً لصالح البلدان النامية. وبدأت جمهورية كوريا أيضاً في عام ١٩٦٧ في إيفاد الخبراء، وقدمت مساعدات من المعدات والموارد في عام ١٩٧٧، ودعت في عام ١٩٨٥ شخصيات رائدة من البلدان النامية لتقديم برامج تعليمية. وخلال العملية بكاملها، وسعت جمهورية كوريا تدريجياً من نطاق المساعدات الممولة ذاتياً. وفي عام ١٩٩٥، رفعت جمهورية كوريا من قائمة البنك الدولي للإقراض وقد شكل هذا نهاية تاريخها كبلد شريك. وتقدم هذه التجربة الإنمائية الناجحة لجمهورية كوريا حافزاً لكثير من البلدان النامية التي تود التأكيد مجدداً على التزامها ببناء اقتصادها الوطني.

باء - اتجاهات سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية ونظام التنفيذ

٣ - أقرت الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، القانون الإطار للتعاون الإنمائي الدولي الذي أصدرته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠^(٢) ويتمثل الغرض من القانون في تعزيز اتساق سياسة جمهورية كوريا المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية وفعاليتها، والإسهام في الازدهار المشترك للبشرية وتعزيز السلام العالمي.

٤ - وتنص المادة ٣ من القانون على الأحكام الأساسية المتعلقة بالقضاء على الفقر في البلدان النامية، وتحسين حقوق الطفل والمرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنسانية، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع البلدان الشريكة،

(١) مقدمة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جمهورية كوريا، استرجعت في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

<http://www.odakorea.go.kr/html/intro/history.php?&bid=a31>

(٢) سيدخل القانون حيز النفاذ بعد ستة أشهر من تاريخ صدوره.

وتعزيز السلام الازدهار العالميين. وتشكل حقيقة إدراج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في القانون دليلاً على الإرادة القوية لحكومة جمهورية كوريا لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين وفي الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويقوم هيكل تنفيذ سياسة جمهورية كوريا المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على دعمتين رئيسيتين - المعونات المقدمة في شكل منح، وتتولى وزارة الخارجية والتجارة إدارتها، والقروض الميسرة وتشرف عليها وزارة الشؤون الاستراتيجية والمالية. وتتولى الوكالة الكورية للتعاون الدولي تنفيذ المنح، التي تتألف من المنح المقدمة في شكل معونة وبرامج للتعاون التقني في إطار المبادئ التوجيهية لسياسات وزارة الشؤون الخارجية والتجارية. ويتولى صندوق التعاون من أجل التنمية الاقتصادية، الذي يديره مصرف التصدير والاستيراد في كوريا تحت إشراف وزارة الشؤون الاستراتيجية والمالية، إدارة القروض الميسرة.

٦ - وأنشئت لجنة التعاون الإنمائي الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تقييم السياسات الإنمائية الرئيسية، والخطط المتوسطة الأجل للمساعدة الإنمائية الرسمية، والخطط السنوية لتنفيذ السياسات وأداء برامج المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن مناقشة وتنسيق برامج الإغاثة من الكوارث فيما وراء البحار وبرامج دعم المنظمات غير الحكومية^(٣).

٧ - وفي عام ٢٠٠٩، استحدثت الوكالة الكورية للتعاون الدولي أيضاً نظام موظفي مراعاة الاعتبارات الجنسانية لكفالة إبراز المنظورات الجنسانية بشكل أفضل في تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية^(٤).

(٣) المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من كوريا <http://www.odakorea.kr/go/propulsion/intro.html?bid=42a>، استعيدت في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

(٤) تزامناً مع التنظيم الهيكلي للوكالة الكورية للتعاون الإنمائي الذي جرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنشئ نظام موظفي مراعاة المنظور الجنساني لكفالة مراعاة تعميم المنظور الجنساني في برامج الوكالة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتألف النظام من سبعة موظفين في خمسة مجالات محددة من مجالات تخطيط السياسات، والميزنة، والتنفيذ، والرصد والتقييم، فضلاً عن الإحصاءات والبحوث.

ثانياً - التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨ - لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية كوريا ارتفاعاً سريعاً بمعدل سنوي بنسبة ٦ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٥^(٥). وارتفع أيضا الرقم المتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً حاداً من ٢٥١ دولاراً في عام ١٩٧٠ إلى ١٩١٥٣ دولاراً في عام ٢٠٠٨^(٦). واستطاعت جمهورية كوريا التخلص من مركزها كواحدة من أفقر بلدان العالم في خمسينيات القرن الماضي، وأضحت من المانحين وعضواً في لجنة المساعدة الإنمائية الدولية وذلك بفضل تنميتها الاقتصادية الملحوظة.

٩ - و الجدير بالملاحظة أن الدور الكبير الذي اضطلعت به المرأة كان وراء التنمية الاقتصادية غير المسبوقة في جمهورية كوريا. واتخذت جمهورية كوريا خطوات لتنمية القدرات السياسية والاقتصادية للمرأة، عن طريق إدماجها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإظهار حاجاتها ومصالحها في التخطيط الوطني، وإنشاء آلية وطنية منهجية مكرسة للنهوض بوضع المرأة.

ألف - الخطط الوطنية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

١٠ - تتمثل إحدى أهم مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء قدرات النساء، كي يتسنى لهن العمل بمثابة عناصر للتنمية ولا يصبحن مجرد مستفيدات من ثمارها. ومن أجل بناء قدراتهن، فمن الأهمية البالغة أن تُبرز حاجاتهن ومصالحهن في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١ - ومراعاة لذلك، وسعت جمهورية كوريا من نطاق استخدامها لموارد المرأة خلال ستينيات القرن الماضي، وهي فترة التصنيع. وفي ثمانينيات القرن الماضي، بدأت الحكومة الكورية في إدراج النساء في مختلف قضايا التنمية، استناداً إلى الاعتقاد الجازم بأنه ينبغي عليهن أن يشكلن جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية^(٧). وقد أُدرجت القضايا المتعلقة بالمرأة لأول مرة في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧-١٩٩١)،

(٥) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧) صفحة ٢٧٧.

(٦) مصرف كوريا، بيانات غير منشورة.

(٧) وزارة الشؤون السياسية (ثانياً) (١٩٨٩)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: التقريران الدوريان الأول والثاني المقدمان من جمهورية كوريا، وزارة الشؤون السياسية (ثانياً)، صفحة ٨١.

التي وضعت سياسات ملموسة موجهة نحو تعزيز استخدام موارد المرأة، وبناء قدراتها، وتحسين مشاريع الرعاية من أجلها^(٨).

١٢ - ومن الملاحظ أن سياسات جمهورية كوريا المتعلقة بالمرأة، والمتسقة مع تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، قد تأثرت بشدة بالبرامج الدولية المكرسة للنهوض بوضع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام ١٩٨٣، وقعت جمهورية كوريا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ثم، صدقت عليها بعد عام أي في عام ١٩٨٤. وبتصديقها على الاتفاقية، أصبحت الاتفاقية نافذة ولها ذات الأثر الذي للقانون المحلي، مما ترتب عليه تحول كبير في إذكاء الوعي العام بالمساواة بين الجنسين وتنمية المرأة^(٩). وإلى جانب الخطة الخمسية السادسة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد عاجلت الخطة السابعة (١٩٩٢-١٩٩٦) أيضا قضايا المرأة بوصفها سياسة أساسية من أجل النهضة الاقتصادية.

١٣ - وسُن قانون تنمية المرأة في عام ١٩٩٥ بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز تنمية المرأة في جميع الميادين الاجتماعية، بما فيها القطاعات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. وجرى بموجب القانون صياغة خطة أساسية كل خمسة أعوام، كما أنشئ صندوق لتنمية المرأة لتنفيذ مختلف المشاريع لتعزيز وضع المرأة ولدعم بناء المرافق النسائية وتشغيلها.

١٤ - ويمكن أن تُوصف الخطة الأساسية الأولى للسياسات المتعلقة بالمرأة والتي تغطي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ بأنها تمثل مرحلة لبناء الإطار المؤسسي الذي مهد الطريق لإلغاء قوانين وممارسات رئيسية كانت تميز بين الجنسين، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في عملية صنع السياسات، وتعزيز حماية الأمومة. واعتمدت الخطة الثانية التي تغطي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ كأهداف لها بذل جهود لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات الحكومة عن طريق استحداث تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية صنع السياسات. وأدت الخطة إلى توسيع نطاق البنية التحتية المؤسسية من أجل الميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والإحصاءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتقييمات الأثر الجنساني.

(٨) وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية (١٩٨٧)، الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: خطط الصحة والقطاع الاجتماعي (١٩٨٧-١٩٩١)، وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية.

(٩) وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية (ثانيا) (١٩٨٩)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: التقريران الدوران الأول والثاني المقدمان من جمهورية كوريا، وزارة الشؤون السياسية (ثانيا)، الصفحات ٤٣-٣٩.

باء - الآلية الوطنية من أجل النهوض بوضع المرأة

١٥ - لقد بذلت جمهورية كوريا جهوداً لتعزيز آلياتها المؤسسية لأغراض إدارة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نحو يتسم بالكفاءة. ومن حيث التنظيم الحكومي، فقد أنشئت وزارة المساواة بين الجنسين من أجل الإشراف على السياسات المتعلقة بالمرأة على نحو أكثر شمولاً. وبإنشاء لجنة تنسيق السياسات المتعلقة بالمرأة في عام ٢٠٠٣، ولجنة شؤون المرأة للتعامل مع قضايا المرأة في الفرع التشريعي فقد أضحت التنسيق المشترك بين الوزارات أكثر اتساقاً بالفعالية.

١٦ - وأنشئت وزارة المساواة بين الجنسين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بوصفها آلية وطنية مسؤولة عن تخطيط سياسات الحكومة وتكاملها من أجل المرأة. ويسدي الوزير، بوصفه عضواً في مجلس الوزراء، المشورة للرئيس بشأن شؤون المرأة، ويستحدث منظوراً جنسانياً في السياسات الرئيسية على أعلى المستويات. وقد سبق إنشاء وزارة للمساواة بين الجنسين لإنشاء وزارة الشؤون السياسية (الثانية) واللجنة الرئاسية المعنية بشؤون المرأة. وعقب إعادة تنظيم الحكومة، أُعيدت هيكلية الوزارة في عام ٢٠١٠ لتصبح وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة. ويُناط بالوزارة حالياً مهمة صياغة السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتنسيقها على نحو شامل بما في ذلك المشاركة الاجتماعية للمرأة، وتقييم التأثير الجنساني وتحليله، وتنمية موارد المرأة والاستفادة منها، ودعم الأسرة والأسر المتعددة الثقافات، ومنع العنف الجنسي والعائلي، وحماية ضحايا العنف.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٣، أنشئت لجنة تنسيق السياسات المتعلقة بالمرأة في إطار مكتب رئيس الوزراء عملاً بالمادة ١١ من قانون تنمية المرأة. وتتولى اللجنة، التي يرأسها رئيس الوزراء وينوب عنه في ذلك وزير المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة، مسؤولية جمع طائفة واسعة التنوع من السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة التي تديرها وزارات الحكومة والتداول بشأن برامج المساواة بين الجنسين^(١٠).

١٨ - وجرى بموجب قانون تنمية المرأة أيضاً إنشاء وظائف منسقين لسياسات الشؤون الجنسانية في وزارات الحكومة المركزية وذلك لإتاحة فرصة لانطلاق عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويشترط القانون أن تركز كل وزارة على مستوى مساعد الوزير أو من في مستواه من المسؤولين الرسميين ليعمل بمثابة منسق للسياسات الجنسانية ويناط به تخطيط سياسات فعالة من أجل المرأة وتنفيذها. وهم مسؤولون كذلك عن تنسيق خطط العمل

(١٠) Kim, W. H., Y. J. Baek and B.S. Park (2008), *Implementation Structures of Gender Policies in 8 Countries*, Korean Women's Development Institute.

السنوية لتنفيذ الخطة الأساسية لتنمية المرأة، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ، وإجراء تحليل للأثر الجنساني وتحسين وضع المسؤولين العموميين من الإناث.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئ في عام ١٩٨٣ و ٢٠٠٣ على التوالي المعهد الكوري لتنمية المرأة والمعهد الكوري لتعزيز المساواة بين الجنسين والتثقيف وذلك من أجل إجراء البحوث المتعلقة بقضايا المرأة والاضطلاع بعملية التثقيف بشأن المساواة بين الجنسين.

٢٠ - وبإنشاء وزارة بالحكومة تشرف على السياسات العامة للبلد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومعهد للبحوث يجري البحوث بشأن السياسات المتعلقة ببرامج المساواة بين الجنسين، ومعهد تعليمي يقدم التثقيف في مجال المساواة بين الجنسين للمسؤولين العموميين، تكون جمهورية كوريا قد أنشأت نظاما وطنيا ذا ثلاثة أبعاد من أجل النهوض بوضع المرأة.

جيم - تدابير من أجل تعزيز تمثيل المرأة

٢١ - يشكل تحسين تمثيل المرأة في القطاع العام شرطا ضروريا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولذلك فقد اعتبرت الأمم المتحدة ومعظم منظمات المعونة الدولية مدى التمثيل السياسي للمرأة كمعيار أساسي لتقييم درجة تحقيق الهدف ٣.

٢٢ - وتعكف الحكومة الكورية على تنفيذ مختلف التدابير القانونية والمؤسسية الخاصة بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في المجتمع. وفي المجال السياسي، جرى تعديل قانون الأحزاب السياسية بحيث يشترط على الأحزاب السياسية، فيما يتعلق بالانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية، أن تشمل قوائم مرشحيها للمقاعد ذات التمثيل النسبي ما نسبته ٥٠ في المائة أو أكثر من النساء. ويوصي أيضا بأن يكون ما نسبته ٣٠ في المائة أو أكثر من المرشحين في انتخابات المقاطعات المحلية من النساء. وكنتيجة لذلك، فقد زادت نسبة عضوات البرلمان زيادة كبيرة من ٥,٩ في المائة في الجمعية الوطنية السادسة عشر (٢٠٠٠-٢٠٠٤) إلى ١٣,٧ في المائة في الجمعية الوطنية الثامنة عشر (٢٠٠٨-٢٠١٢).

٢٣ - وأنشئ نظام المشاركة المستهدفة من أجل رفع مستوى تمثيل المرأة في اللجان الاستشارية للحكومة. ويجري إعمال نظام التوظيف المستهدف وسيستمر سريانه حتى عام ٢٠١١ من أجل العمل على زيادة عدد المسؤولين العموميين من الإناث في مناصب المديرين من الرتبة الرابعة أو ما فوقها (مستوى مدير) في وزارات الحكومة المركزية. ومن المتوقع أن يؤدي النظامان إلى زيادة نسبة النساء في اللجان الاستشارية للحكومة إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، ونسبة الإناث في وظائف المسؤولين العموميين من الرتبة الرابعة إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١، مما يمثل الضعفين تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٦.

٢٤ - وتلتزم الحكومة الكورية أيضا بتحسين عدم التوازن بين الجنسين في هياكل القوة العاملة حيث أن تمثيل المرأة كان ناقصا بصورة تقليدية، من خلال اتخاذ تدابير فعالة من قبيل نظام التوظيف المستهدف لصالح المرأة، ومبادرة المساواة بين الجنسين لتوظيف المرأة في الخدمة العامة، ونظام التوظيف المستهدف للأساتذة من النساء، ونظام التعيين المستهدف لمديري نواب مديري المدارس، ونظام التوظيف المستهدف لصالح المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا.

دال - الدعم المؤسسي لأنشطة المرأة الاقتصادية

٢٥ - تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل من الوسائل الرئيسية للقضاء على الفقر. وبمجرد مشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل، فإنها لا توفر مواردها المالية الذاتية فحسب، بل تكتسب أيضا التمكين الاقتصادي في كلا المجالين العام والخاص. وتسعى جمهورية كوريا إلى تيسير المشاركة الاقتصادية للمرأة في مسار تنمية اقتصادها ومجتمعها. وجرى تركيز الجهود، في الأعوام الأخيرة، على زيادة حصة عمل المرأة عن طريق دعم بيئة عمل مواتية للإناث.

٢٦ - وقد انخفضت مشاركة المرأة خلال فترة النمو الاقتصادي السريع من ستينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي على الرغم من مشاركتها في مجالات الزراعة، والحراجه وصيد الأسماك، وبالمقابل فقد شهدت عمالة المرأة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ارتفاعا حادا^(١١). وفي عام ١٩٦٣، بلغت نسبة النساء العاملات في قطاعات مجالات الزراعة، والحراجه وصيد الأسماك ٢٣,٩ في المائة. وانخفضت النسبة في عام ١٩٨٥ حيث بلغت ٨,٩ في المائة^(١٢). وخلال الفترة نفسها، زادت حصة النساء العاملات في الصناعة التحويلية من ٢,٤ في المائة إلى ٩ في المائة. وتمثل العاملات في مجال رأس المال الاجتماعي غير المباشر وغير ذلك من صناعات الخدمات نسبة ١٩,٩ في المائة من جميع العاملات في عام ١٩٨٥، بزيادة بلغت أكثر من الضعف مقارنة بنسبة ٨,٥ في المائة لعام ١٩٦٣.

٢٧ - ولقد أدت زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى ارتفاع مستويات دخل الأسرة المعيشية، الذي أسهم بدوره في كسر حلقة الفقر. وعلى الرغم من ذلك، تتعرض المرأة في كثير من الأحيان إلى التمييز القائم على نوع الجنس في أماكن عملها، وينبع هذا أساسا من التحيز الاجتماعي الذي كان قائما ضد المرأة العاملة. وقد تصدت الحكومة الكورية مبكرا

(١١) وزارة الصحة وشؤون الأسرة (١٩٨٧) الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: خطط قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي (١٩٨٧-١٩٩١)، وزارة الصحة وشؤون الأسرة، صفحة ٣٢٩ من النسخة الأصلية.

(١٢) الدائرة الكورية للمعلومات الإحصائية، بيانات معاد تجميعها مستمدة من الدراسة الاستقصائية بشأن السكان الناشطين اقتصاديا <http://kosis.kr>، استعيدت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

لهذه المشكلة عن طريق تشجيع إيجاد بيئة اجتماعية تقضي على التمييز المتصل بالعمل وعن طريق توفير الهياكل القانونية والمؤسسية الأساسية.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٨، وُضع قانون تكافؤ فرص العمل لتأمين تكافؤ الفرص والمعاملة في مجال عمالة المرأة، ولكفالة حماية الأمومة، ولتنمية قدرات المرأة المهنية، ولتعزيز رفاه المرأة. وفي عام ١٩٩١، صدر قانون رعاية الرضع، والذي ركزت الحكومة بموجبه الاستثمارات المدرجة في الميزانية في مجال توسيع نطاق مرافق رعاية الأطفال وصارت تكاليف رعاية الأطفال، التي تتكبدها أسر معيشية يقل دخلها عن مستويات معينة دون حد الفقر، مدعومة بكاملها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، انضمت جمهورية كوريا إلى منظمة العمل الدولية، مما أدى إلى تكثيف جهودها المبذولة من أجل حماية حقوق المرأة في العمل.

٢٩ - وقد شهدت مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي أكبر توسع في نطاقها في الأعوام اللاحقة لعام ٢٠٠٠، ووفقاً لذلك، فقد ازدادت كثيراً الحاجة إلى توفير قاعدة مؤسسية لأغراض التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. واستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مع مرور الزمن، فقد جرى في عام ٢٠٠٧ تعديل قانون تكافؤ الفرص في مجال التوظيف وتنقيحه بدمجه في قانون المساواة بين الجنسين ودعم التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية.

٣٠ - وتشجع الحكومة الكورية أيضاً على استقلال المرأة الاقتصادي عن طريق دعم من يرغبن في إنشاء مشاريع تجارية خاصة، وبشكل رئيسي من خلال برامج بدء تشغيل المشاريع المدعومة لصالح المهندسات وبرامج بدء تشغيل المشاريع التجارية المدعومة لصالح ربات الأسر المعيشية^(١٣). وتلقى البرنامج السابق في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦ للنساء ذوات المهارات التقنية المؤكدة لبدء تشغيل المشروع التجاري ١٠ بلايين وون كوري من صندوق تنمية المرأة. وقدم البرنامج الأخير قروضاً لربات الأسر المعيشية لبدء مشاريعهن التجارية الخاصة. وتم خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، تمويله بمبلغ ٣ بلايين وون كوري (تعادل ٢,٦ مليون دولار) من صندوق تنمية المرأة. ويهدف كلا البرنامجين، اللذين تدعمهما وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة، إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الدخل المنخفض وإلى تعزيز قدرتهن الذاتية لمساعدتهن على شق طريقهن بعيداً عن الفقر.

(١٣) وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة (٢٠٠٥)، التقرير الدوري السادس بشأن تنفيذ جمهورية كوريا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة، صفحة ٤٢ من النسخة الأصلية.

ثالثاً - الاستفادة من تجربة جمهورية كوريا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣١ - ترغب جمهورية كوريا، استناداً إلى خبرتها المباشرة في القضاء على الفقر وتمكين المرأة التي اكتسبتها خلال فترة نميتها الاقتصادية والاجتماعية، في مساعدة المرأة في البلدان النامية للقيام بدور نشط في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعلى عدم استبعادها من عمليات التنمية الوطنية. والتزمت جمهورية كوريا أيضاً بالمشاركة في العمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع الدولي الإنمائية المتمثلة في القضاء على الفقر وفي النمو المستدام.

٣٢ - واستناداً إلى الفهم الذي مؤداه أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتوقف بشكل رئيسي على الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فقد أعدت جمهورية كوريا أيضاً دورات تدريبية مختلفة تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد ساعدت البرامج التدريبية بشأن بدء تشغيل المشاريع التجارية والعمالة بوجه خاص على توسيع نطاق المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبناء قدراتها الاقتصادية، والاقتراب، في نهاية المطاف، من تحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة، فقد أُتخذت تدابير للمساعدة على إذكاء الوعي العام بشأن احترام حقوقها وإبراز القضايا ذات الصلة في تخطيط السياسات. وعلاوة على ذلك زاد عدد برامج متابعة المرأة للدراسة للحصول على شهادة جامعية، والتدريب الطويل الأجل للمرأة في البلدان النامية بهدف تنمية الموارد البشرية النسائية المؤهلة. وفي جميع هذه الجهود، تحتل التنمية البشرية الأساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين موقعا محوريا في أنشطة المساعدات الإنمائية المقدمة من جمهورية كوريا.

٣٣ - وتسعى جمهورية كوريا أيضاً إلى الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تبادل المعارف بشأن بناء القدرات المهنية للمرأة بوصفها الأساس الذي يقوم عليه تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزيز القدرات. وفي مجتمع المعلومات اليوم، تفتح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الباب أمام إمكانيات جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن للمرأة أن تتحول إلى مهندسة برامجيات، وعاملة في المجال المعرفي وإلى مباشرة المشاريع الحرة الاجتماعية. وبهذا المعنى، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير التقسيم التقليدي لدور كل من المرأة والرجل في مجال التنمية^(١٤).

(١٤) Gurumurthy, Anita with Parminder Jeet Singh and Anja Kovace (2009), Recasting the Beijing Platform for Action through the Information Society Lens: A Conceptual and Action Framework, http://www.unapcict.org/ecohub/resources/recasting-thebeijing-platform-for-action-through-the-action-framework_information-society-lens-a-conceptual-and استعيدت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٣٤ - ومن بين البرامج الإنمائية المتنوعة التي هي قيد التشغيل حالياً، فإن البرامج التالية الوارد وصفها أدناه تتيح الربط مع مجالات يكون لدى جمهورية كوريا خبرة بشأنها، وتشمل على وجه التحديد التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٥ - فأولاً، تدير جمهورية كوريا برنامجاً تدريبيًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، موجهًا إلى النساء في اقتصادات الدول الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، من أجل الموظفين العموميين المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو السياسات الجنسانية فضلاً عن موظفين في مجالي التعليم والتدريب، ويتم في إطار البرنامج أيفاد خبراء كوريين لزيارة دولة من أعضاء الرابطة لتقديم التدريب بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة النسائية. وبلغ مجموع النساء اللاتي أكملن البرنامج التدريبي في كوريا بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩، ١٦٥ امرأة من ١٧ دولة من أعضاء الرابطة. وأجريت خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، دراسة استقصائية بشأن الطلب على تدريب المرأة في إندونيسيا، وقد شكلت الدراسة أساساً لإعداد برنامج تعليمي وفقاً لطلب المستفيدين منه لفائدة ٥٣ من الموظفين العموميين في إندونيسيا المسؤولين عن السياسات الجنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٦ - وتغطي هذه البرامج التدريبية طائفة واسعة من موضوعات المناهج الدراسية بما فيها الاتجاهات الإنمائية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، وسياسات كوريا المعلوماتية العامة، ووضع أسس للمقارنة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة وممارسات المشاريع، وبناء قدرات المرأة. وتقدم الدورة التدريبية بشأن الممارسة العملية للمشروع تجربة فريدة تتمثل في تمكين المتدربين من إعداد خطط لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتوافق مع احتياجات بلدانهم. فعلى سبيل المثال، طور مشاركون من بابوا غينيا الجديدة مشروعاً عن "مركز اتصال في حالات الطوارئ من أجل المرأة" مما يشكل انعكاساً لافتقار البلد إلى الهياكل الأساسية لدعم النساء من ضحايا العنف العائلي وغيره من أشكال العنف. وتترتب على الممارسة العملية للمشروع آثار هامة لتطوير نظم كافية للمساعدة والإغاثة من أجل المرأة.

٣٧ - وقد حظي البرنامج التدريبي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاقتصادات الدول الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بتجاوب المشاركين بأن أعرب ٩٠ في المائة من المتدربين في المتوسط عن رضاهم التام عن البرنامج. ومن بين الكثير من شركاء الرابطة، يُقيّم البرنامج بأنه من أفضل الممارسات من أجل تمكين المرأة. ووفقاً لذلك وسعت الحكومة الكورية من نطاق البرنامج لعام ٢٠١٠.

٣٨ - وثانياً، أطلق في العالم الماضي برنامج للتعليم والتدريب بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية لدعوة المديرات وواضعات السياسات من البلدان النامية لمساعدتهن على بلورة فهمهن وبناء قدرتهن في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية. وعوضاً عن مجرد تقديم المعرفة النظرية، يركز البرنامج على توجيه القيادات النسائية نحو الاستراتيجيات الموضوعية ذاتياً فيما يتعلق بالتسويق الإلكتروني والأعمال التجارية، وإعداد الخطط المتعلقة بنماذج فعلية للمشاريع التجارية الإلكترونية، واكتساب الخبرة الفنية بشأن أساليب إقامة بيئة للمشاريع التجارية الإلكترونية. ويتمثل الهدف النهائي في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة بشكل عملي وتمكينها اقتصادياً.

٣٩ - وثالثاً، هناك مبادرة جديدة أخرى لعام ٢٠١٠ تتمثل في برنامج بناء القدرات المهنية للنساء من البلدان النامية. ويُدعى الموظفون العموميون المسؤولون عن سياسات توظيف المرأة وبدء تشغيل الأعمال التجارية وخبراء بناء القدرات المهنية من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات إلى المشاركة في عملية تطوير مهن كافية من أجل المرأة في بلدانها الأصلية ووضع منهج وطني يتسم بالمنهجية لتنمية موارد المرأة. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين واضعي السياسات والخبراء من القيام على نحو فعال بتيسير توظيف المرأة وعلى بدء تشغيل أعمالها التجارية، وإذكاء الوعي بشأن قدرات المرأة عن طريق التثقيف في مجال القيادة. وتوفير التثقيف والتدريب بشأن التنمية للخبراء الميدانيين وواضعي السياسات، تمكنت جمهورية كوريا من توسيع نطاق التعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية في البلدان الشريكة بدلاً من قصر الشراكة في مجال التدريب على المستوى الحكومي. وتبلغ الميزانية المخصصة لتنفيذ هذين البرنامجين الجديدين ٩٢٧ مليون وون كوري (تعادل ٠,٨ مليون دولار).

رابعاً - الخلاصة

٤٠ - لقد حظيت التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة في جمهورية كوريا، التي يُشار إليها في كثير من الأحيان بـ "معجزة نهر هان" باعتراف واسع النطاق من المجتمع الدولي بوصفها نموذجاً جيداً للتنمية. ومما تجدر ملاحظته أن هذه العملية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لم تستبعد المرأة، مما أدى إلى إحراز تقدم مقابل في مجال تنمية المرأة.

٤١ - وتضطلع جمهورية كوريا، بوصفها آخر الأعضاء المنضمين إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنفيذ برامج للمساعدة الإنمائية الرسمية يتراوح أجلها بين المتوسط والطويل في إطار الاستراتيجية الشاملة التي تتوخى النهوض بجميع جوانب سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية، وحجم المعونة، ونظام التنفيذ، ونظام إقامة

الشراكات والتقييم. وتقر جمهورية كوريا بوضوح بأهمية المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين والبيئة، وتعكف على تطوير أدوات لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك من أجل إعداد خطط لبرامج فعالة للمعونة بحيث تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية.

٤٢ - وتتطلع جمهورية كوريا إلى تبادل خبرتها الإنمائية بوصفها أسلوباً لتعزيز المشاركة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة وبناء قدراتها على حد سواء في أجزاء العالم النامية.

٤٣ - ولذلك، ستبذل جمهورية كوريا جهوداً لصياغة برامج استراتيجية للمساعدة في المجالات ذات القوة النسبية، وفي الوقت نفسه، تلتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.